الخارجية الهندية استدعت السفير الباكستاني للاحتجاج على الحادث

نيودلهي وإسلام أباد تتقاذفان كرة مواجهات الحدود

جامو «الهند» «وكالات» – استدعت الهند السفير الباكستاني سلمان بشير امس للاحتجاج على مقتل جنديين هنديين عند خط المراقبة الذي يفصل الجزء الواقع تحت سيطرة الهند من كشمير عن الجزء الخاضع لسيطرة باكستان وقالت ان الخارجية الهندية تحدثت معه «بلهجة شديدة».

وقال وزير الخارجية الهندي سلمان خورشيد ان انتهاك وقف اطلاق النار المطبق منذ عشر سنوات في المنطقة الحدودية المسلحة بشدة هو مبعث قلق كبير وصرح بانه ينتظر ردا مناسبا من باكستان.

وقال يوم الثلاثاء راجيش ك. كاليا المتحدث باسم القيادة الشمالية بالجيش الهندي إنه تم العثور على جثة أحد الجنديين القتيلين «مشوهة بشدة» في منطقة غابات في الإقليم الواقع في جبال الهيمالايا. ووصفت نيودلهي الواقعة بأنها «مستفزة بشكل كبير» وقالت إن التمثيل بالجثة «غير إنساني». لكن المتحدث نفى تقارير وسائل اعلام هندية عن قطع رأس أحد الجنديين وذبح الاخر.

ونفى متحدث باسم الجيش الباكستاني ما وصفه بانه مزاعم هندية عن «إطلاق للنيران دون استفزاز» عبر خط المراقبة بين الجارتين النوويتين.

واتهمت الهند يوم الثلاثاء عدوتها القديمة باكستان بإرسال جنود عبر خط المراقبة الذي تنتشر عليه قوات عسكرية بكثافة في منطقة كشمير المتنازع عليها واتهم فتحوا النار على احدى دورياتها العسكرية وقالت إن اثنين من جنودها قتلا وأصيب ثالث في اشتباك بالأسلحة النارية استمر نحو نصف ساعة.

وزير خارجية الهند

خورشيد: انتهاك وقف إطلاق النار في المنطقة الحدودية مبعث قلق كبير

وقال وزير الدفاع الهندي ايه. ك. انتوني للصحافيين في نيودلهي قبل وقت قصير من استدعاء السفير الباكستاني ليلتقي مع وكيل وزارة الخارجية الهندية رانجان ماتهاي «تحرك الجيش الباكستاني استفزازي بشكل كبير.

«الطريقة التي تعاملوا بها مع جثة الجندي الهندي غير انسانية. سننقل احتجاجنا الى الحكومة الباكستانية.»

ومن المعتاد حدوث إطلاق للنيران ومناوشات صغيرة عبر الحدود بين الدولتين بامتداد 740 كيلومترا رغم التحسن البطئ للعلاقات في السنوات القليلة الماضية. ويقول الجيش الهندي إن ثمانية من جنوده قتلوا في 75 حادثا في عام 2012.

لكن توغل قوات اي من الدولتين عبر الحدود هو أمر نادر الحدوث وجاء في أحد تقارير وسائل الاعلام الهندية ان واقعة يوم الثلاثاء حدثت على بعد نحو 600 متر من الحدود القائمة وانها تمثل «أول توغل كبير» منذ وقف اطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه عام 2003.

وقال مسؤولون هنود ان اطلاقا للنار عبر الحدود حدث بعد الاشتباك يوم الثلاثاء لكن خط المراقبة هادىء امس.

ونفت الهند أن تكون قواتها عبرت الخط.

وخاضت الهند وباكستان ثلاث حروب منذ استقلالهما عن بريطانيا في عام 1947 اثنتان منها بشأن كشمير.

ويقول مسؤولون عسكريون هنود إن تكرار الاشتباكات عبر الحدود تزايد في الأسابيع القليلة الماضية حيث وقع ما لا يقل عن خمس انتهاكات لوقف إطلاق النار في الأسبوع الماضي وحده

في قرار أثار غضب زعماء المعارضة

فنزويلا تؤجل مراسم تنصيب تشافيز

مؤيد لتشافيز يحمل صورة له في كراكاس

كراكاس «وكالات» – قالت الحكومة الفنزويلية إنها ستؤجل مراسم تنصيب الرئيس هوجو تشافيز لفترة رئاسية جديدة بسبب المشكلات الصحية التي يعاني منها في مؤشر آخر على أن إصابته بالسرطان قد تنهي حكمه للبلاد الذي استمر 14 عاما.

ولم ترد أي انباء عن الرئيس «58 عاما» الذي تولى شؤون البلاد منذ عام 1999 وذلك منذ الجراحة التي اجريت له يوم 11 ديسمبر كانون الأول في كوبا والتي كانت رابع جراحة تجرى له منذ تشخيص حالته على انه مريض بالسرطان في يونيو حزيران 2011.

وأثار إعلان الحكومة يوم الثلاثاء تأجيل مراسم التنصيب غضب زعماء المعارضة الذين يصرون على ضرورة أن يؤدي تشافيز اليمين أمام البرلمان في العاشر من يناير كما ينص الدستور أو أن يتنحى مؤقتا ويترك حليفا له في السلطة.

ويقول زعماء المعارضة إن رئيس المجلس التشريعي وحليف تشافيز ديوسدادو كابيو يمكن أن يتولى الرئاسة كما ينص الدستور إذا أعلن تغيب الرئيس رسميا.

لكن كابيو استبعد ذلك قائلا إن الرئيس ما زال يتولى المنصب.

وقال نيكولاس مادورو نائب الرئيس والذي اختاره تشافيز لخلافته في خطاب تلي على البرلمان «القائد الرئيس يريد منا أن نعلن أن فترة نقاهة ما بعد الجراحة يجب أن تمتد لما بعد العاشر من يناير بناء على توصيات فريقه الطبي.»

واضاف «نتيجة لذلك لن يتمكن من الحضور أمام الجمعية الوطنية في ذلك الموعد.»

وجاء في الخطاب أن السلطات ستسعى للاتفاق على موعد آخر لحفل التنصيب لكنه لم يحدد موعدا للمراسم أو يذكر إطارا زمنيا لعودة تشافيز من هافانا.

وقال الخطاب ايضا إنه بدلا من أن يؤدي تشافيز اليمين أمام الجمعية الوطنية فسوف يؤديها في وقت لاحق امام المحكمة العليا كما يتيح الدستور.

ويصر زعماء الحكومة على أن تشافيز يؤدي مهام منصبه كرئيس للدولة بشكل كامل حتى رغم أن التقارير الطبية الرسمية تقول إن لديه عدوى رئوية شديدة ومشكلات في التنفس.

ودعت الحكومة إلى حشد كبير امام قصر الرئاسة اليوم الخميس وأكد الرؤساء المتحالفون معه منهم هوسيه موهيكا رئيس أوروجواي وايفو موراليس رئيس بوليفيا انهم سيزورون فنزويلا هذا الأسبوع رغم تغيب تشافيز.

غير أن صمت الرئيس المعروف بخطبه الطويلة جعل كثيرين يظنون انه في ايامه الأخيرة.

وستؤدي استقالته أو وفاته إلى إحداث هزة في الأحوال السياسية في فنزويلا حيث يعتبره الفقراء بطلا بسبب سخائه في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية.

ولا يحدد الدستور بالضبط ما الذي يحدث في حالة عدم تولي الرئيس منصبه في العاشر من يناير.

بولندا: إعادة محاكمة 4 جنود بعد تبرئتهم من تهمة قتل 8 مدنيين في أفغانستان

عواصم – وكالات: من المقرر أن تعاد محاكمة أربعة جنود بولنديين كانوا قد برؤوا من تهمة قتل ثمانية مدنيين أفغان في جنوب شرق أفغانستان.

وكان المدنيون الثمانية –ومن بينهم نساء وأطفال– قد قتلوا في قرية تنغار كهل عندما أطلقت قوات بولندية النار على عرس كانوا يحضرونه في شهر أغسطس عام 2007.

وقد استأنفت النيابة العسكرية الحكم لدى المحكمة البولندية العليا، بعد إخلاء سبيل سبعة جنود وتبرئتهم من ارتكاب تهم حرب في يونيه 2011، بسبب ضعف الأدلة.

ولكن المحكمة أكدت براءة ثلاثة منهم، وطلبت إعادة محاكمة الأربعة الآخرين.

وقال القاضي إن الجنود أعطوا شهادات متناقضة بشأن سبب الهجوم على القرية: فقد قالوا في وقت ما إنهم كانوا يردون على إطلاق نار من جانب طالبان، وفي وقت آخر قالوا إنهم كانوا ينفذون أوامر. وقالوا إن معدائهم كان بها خلل.

وكان من بين القتلى المدنيين ثلاثة أطفال، وذلك حينما هاجم الجنود البولنديون –وهم أعضاء قوات الأمن المساعدة التي يتزعمها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان– قرية في إقليم باكتيكا، بقصف مدفعي 24 مرة، وبالأسلحة الآلية.

وهذه هي المرة الأولى التي يتهم فيها جنود بولنديون بانتهاك اتفاقات لاهاي وجنيف لحماية المدنيين.

وكانت النيابة قد طالبت بالحكم على الجنود بالسجن ما بين خمس سنوات إلى اثنتي عشرة سنة.

وقال الجنود دفاعا عن أنفسهم إنهم تعرضوا لإطلاق نار، وإنهم كانوا يستهدفون مسلحين من طالبان، مؤكدين أن مقتل المدنيين كان بسبب خلل في المدفعية.

وقالت النيابة إن القتل تم بعد عدة ساعات من تعرض دورية أخرى للهجوم. ويمثل بولندا في أفغانستان نحو 2500 جندي يخدمون ضمن 130.000 جندي يقودهم حلف الأطلسي في أفغانستان.

تتمات

خطة التنمية

اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومات دول مجلس التعاون ودول العالم ومنظمات اقليمية ودولية، بعد التصويت عليها في المداولتين الاولى والثانية، وقرر المجلس أيضا باغلبية 46 عضوا من اصل 50، ورفض ثلاثة، وامتناع عضو واحد، تشكيل لجنة تحقيق في عقد شركة شل الموقع بين شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية.

واكد عدد من النواب خلال مناقشة مشروع القانون الخاص بالخطة السنوية، ضرورة ان تكون خطة التنمية عامة وواقعية ذات رؤية واضحة المعالم والاهداف وان تكون ذات برنامج زمني محدد وقابلة للقياس والتقويم.

وشددوا على اهمية اعطاء القطاع الخاص دورا واضحا وكبيرا في خطة التنمية وان تتضمن الخطة مشاريع عامة واخرى استثمارية بما من شأنه «على المدى الطويل» ايجاد مصادر جديدة للدخل القومي ومعالجة المشكلات التي يعانيها المواطن.

وطالب النواب الحكومة بالبدء «من الآن» بدراسة خطة التنمية للسنوات «2015 – 2020» الامر الذي اكدته الحكومة على لسان وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة دولة لشؤون مجلس الامة الدكتورة رولا دشتي.

وقالت الوزيرة دشتي ان الحكومة بدأت فعليا بالاعداد للخطة الخمسية المقبلة للدولة «وستقدم بعد اسبوع التقارير نصف السنوية عن انجازات الخطة للسنوات الثلاث الماضية».

وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون الخطة بموافقة 26 عضوا، من اصل الحضور وعددهم 50 عضوا، فيما رفضه 22 عضوا، وامتنع عن التصويت عضوان.

وعلى صعيد الاتفاقيات التي اقرها المجلس امس، فإنها تتضمن التعاون في المجال الزراعي والاستثماري والمالي والتجاري والاقتصادي والقضائي والعسكري والجمركي والملاحي والاداري والتقني، ومنع الازدواج الضريبي على الدخل والاعمار، وحقوق ذوي الاعاقة وبراءات الاختراع.

كما وافق المجلس على مقترح بابقاء عدد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الامني على جدول اعماله على ان تقدم لجنة الشؤون الخارجية تقريرها بشأن تلك الاتفاقيات الى المجلس خلال اسبوعين.

وبشأن تشكيل لجنة تحقيق برلمانية مؤقتة لفحص عقد «شل» المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية، فقد تقرر منح اللجنة مهلة ثلاثة اشهر لفحص العقد، وضمت في عضويتها كلا من النواب: معصومة المبارك وعلي العمير وناصر المري وصفاء الهاشم وفيصل الكندري.

وقد عارض بعض النواب تشكيل لجنة التحقيق، استنادا إلى ان الامر محال حاليا إلى القضاء وهو المخول بالفصل فيما إذا كان العقد احتوى على تجاوزات ام لا، وهو ما وافقهم فيه أيضا وزير النفط هاني حسين، رغم انه صوت مع سائر اعضاء الحكومة الآخرين بالموافقة على تشكيل لجنة التحقيق.

من جهة أخرى أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد عبدالله حرص الحكومة على الحفاظ على المال العام ومشاركتها مجلس الامة في ذلك، مشيرا الى ان نسبة الفائدة على مشروع الداو «لم تحسم بعد».

جاء ذلك في رد للعبدالله خلال مناقشة مشروع القانون باصدار الخطة السنوية «2011 – 2012» في جلسة مجلس الامة التكميلية اليوم على احد النواب الذي قال ان «فائدة مشروع الداو تكلف الدولة 250 الف دولار يوميا منذ عام 2009».

وقال انه «فور صدور الحكم الخاص بعقد الداو أمر سمو رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق في موضوع الداو وكذلك بتشكيل لجنة وزارية لبحث سبل التخفيف من الاضرار الناتجة عن الحكم».

اضاف «أؤكد ان نسبة الفائدة التي تحدث عنها العضو لم تحسم ولم تحسب حتى الان والحكومة تشترك مع مجلس الامة في حرصها على الحفاظ على المال العام» معربا عن الامل في ان تحدد المحكمة نسبة الفائدة اليومية «التي يجب ان ندفعها».

الخرافي رداً

الحقيقة لإدارته»، متمنيا من المسؤولين الامريكيين ان يدرسوا تصريحاتهم جيدا قبل إطلاقها وان تكون مستندة إلى وقائع ومعطيات صحيحة، ومؤكدا ان الكويت «ما هي طوفة هبيطة».

وقال الخرافي في تصريح له اليوم: «اشعر بالأسى والالم من تصريح الناطقة باسم الخارجية الامريكية التي هاجمت الاجراءات القانونية والدستورية التي تمت في الكويت، واتذكر واقارن بين ما قامت به الكويت من اجراءات قانونية ودستورية وبين ما تقوم به الولايات المتحدة من انتهاكات لكل الاجراءات القانونية والدستورية في ما يتعلق بحق المسجونين في معتقل غوانتانامو».

وابدى الخرافي استغرابه من ازدواجية المعايير لدى الولايات المتحدة، متسائلا: «الى متى يستمر التخبط الامريكي في هذا التناقض؟». معتبرا ان هذا الامر «هو الذي يفقد الولايات المتحدة مصداقيتها في الشرق الاوسط». ومتمنيا ممن يدعي صداقة الكويت «ان يقيم تصريحاته عن الاجراءات التي تتخذها الكويت دستوريا وقانونيا من خلال القنوات الصحيحة والمعطيات والوقائع، وان كان هناك من لوم فهو على السفير الامريكي في الكويت الموجود بيننا المكلف من قبل وزارة الخارجية الامريكية بايصال الحقائق والوقائع انما يبدو انه لا يقوم بدوره».

وختم الخرافي تصريحه: اقول بالكويتي الفصيح ... «الكويت ما هي طوفة هبيطة».

نواب: عازمون

وقال النائب الدكتور يوسف الزلزلة «إذا لم تقدم الحكومة برنامج عملها خلال الأيام القليلة المقبلة، سنقوم بتفعيل ادواتنا الدستورية ضدها، مضيفا أنه متفائل بالبرلمان الحالي موضحا أن جميع النواب لديهم رغبة عارمة للعمل والإنجاز وتحقيق طموحات المواطنين، كما ان لديهم نية صادقة وعزيمة قوية في التعاون لأقصى الحدود مع الحكومة وإعطائها فرصتها كاملة، مشيرا إلى ان الحكومة إذا لم تقم بواجباتها وإذا لم تحقق وعودها بالإنجاز والتنمية وتحسين الخدمات وتطوير البنية التحتية «فسيكون لنا كنواب موقف آخر من الحكومة وسنقوم بدورنا في محاسبتها».

واضاف الزلزلة: لقد كانت بداية احداث التشنج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية منذ عام 2003، ومع بداية مجلس 2006 كان هناك توجه من قبل كثير من النواب للعمل على فرض اجنداتهم وتعطيل التنمية وتوالت الخلافات والصراعات في المجالس المتعاقبة حتى وصلت إلى الشجارات والسباب والشتم فيما بين النواب بعضهم البعض او فيما بينهم وبين اعضاء الحكومة وتدنت لغة الحوار وانحدر أداء تلك المجالس، وكانت سياسة الصوت العالي هي السائدة، ونتيجة لتلك الصراعات والخلافات وفرض الاجندات والشخصانية تعطلت التنمية وتوقفت المشاريع ولم يتحقق اي إنجاز.

وتابع الزلزلة: كنا في مجلس 2009 نامل ولو تنفيذ 50 في المئة من الخطة التنموية التي تم التصويت عليها بالإجماع باستثناء نائبين كان لديهما خلاف مع الوزير احمد الفهد في هذه الفترة، وعلى الرغم من ان هذه الخطة ليست هي المنشودة فقد اعتبرناها كبداية جيدة.

بدوره ارجع النائب يعقوب الصانع الجرائم الاخيرة التي شهدتها الكويت الى بعض اصحاب الحناجر الذين شجعوا الشباب على خرق القانون.

وقال الصانع ان الشاب لم يفكر ان الامر ليس حراكا سياسيا بل تحول الى كيفية تحدي السلطة وهيبة القانون فلم تعد لديه الثقة بانه سيحاسب ان ارتكب جريمة قتل او شروعا بالقتل عقب ظهور كروت الطب النفسي التي باتت توزع هنا وهناك وكأنها كروت جنجفة حتى تخفف من عقوبة جريمة احد الجناة القريب من المؤزمين.

بدوره اعرب النائب سعود الحريجي عن تفاؤله الشديد تجاه الوعود الحكومية بحل عدد من القضايا العالقة والتي تهم الوطن والمواطنين والتي كانت محل جدل وهي عالقة منذ الدورات الماضية للبرلمان.

وشدد الحريجي على روح الأخوة والتآلف فيما بين اعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية والرغبة الصادقة في النهوض بالتنمية بعد ان تأخرت الكويت كثيراً عنها، مشيراً الى ان نتائج التصويت على عدد من المراسيم خلال جلسة الثلاثاء تبعث الامل والتفاؤل بان المجلس والحكومة ماضون في انجاز وتشريع عدد من القوانين بعيداً عن التأزيم وكثرة الكلام من غير عمل جاد وملموس.

طلال الفهد

الى سمو الشيخ جابر المبارك الصباح رئيس مجلس الوزراء والحكومة الرشيدة لمناقشتهم مرسوم الضرورة الخاص بتعديل بعض التشريعات الرياضية الكويتية لتكون متوافقة مع الميثاق الاولمبي ولوائح الاتحادات الرياضية الدولية.

واكد ان اقرار المرسوم «طوى صفحة مؤلمة ومزعجة عانت منها الرياضة الكويتية لما يقارب من ست سنوات».

واثنى على دور اعضاء السلطة التشريعية في هذا الاطار مضيفا أن «موقفهم كان ثابتا ونابعا من مبادئهم وحرصهم على خدمة الشباب الكويتي من المنتسبين الى القطاع الرياضي ورفع خطر الايقاف الذي كان يهدد الرياضة الكويتية في حال عدم اقرار المرسوم».

وتعهد بتحمل مسؤولياته الوطنية والاخلاقية تجاه الشباب الرياضي وكل مؤسسات وقطاعات الدولة وان يعمل على تحقيق التوازن المطلوب بين القوانين الدستورية الكويتية وبين المبادئ الرياضية الاولمبية والدولية «من دون ان يبخس أي منها حقوقها والتزاماتها وذلك لخدمة الوطن ورياضييه».

واكد انه سيعمل على ايجاد صيغة موحدة ومشتركة بالتنسيق مع جميع الاندية المحلية لتعديل المادة «32» من النظام الاساسي للاتحاد الكويتي لكرة القدم ورفع عدد اعضائها بشكل يكفل تحقيق الرغبة الاميرية السامية بشأن تمثيل جميع الاندية المحلية في مجلس ادارة اتحاد القدم.

وكان مجلس الامة الكويتي أقر في جلسته العادية يوم أمس الأول المرسوم بالقانون بشأن الرياضة باغلبية 38 عضوا بعد مناقشته والتصويت عليه.

الجنايات ترفض

وكانت النيابة العامة قد أصدرت قرارا بوقت سابق بحفظ الشكوى من الثلاثة وعدم التحقيق فيها، على الرغم من ان دوائر قضائية أخرى قد حققت بشكاوى أخرى ضد الدكتور عبيد الوسمي، ومنها تبرئة المتهمين من الضباط بالقوات الخاصة بضربه.

«البلدية»: 1130 مخالفة

المركز الأول بعدد «381» مخالفة تليها محافظة حولي «271» ثم محافظة الأحمدي بـ«207» مخالفات.

واضاف التقرير ان عدد المخالفات في محافظة الجهراء بلغ «130» وفي بلدية محافظة مبارك الكبير «77» مخالفة واخيرا محافظة العاصمة بعدد «72» مخالفة.

وعن نشاط إدارة التراخيص الهندسية في بلديات المحافظات قال التقرير ان بلدية محافظة العاصمة حصلت على المرتبة الأولى بعدد «697» ترخيصا شاملة السكن الخاص والتجاري والاستثماري من بناء وترميم وعمل مظلات وغيرها.

واضاف ان محافظة الأحمدي جاءت في المرتبة الثانية بعدد «217» ترخيصا هندسيا وتليها محافظة حولي بالمرتبة الثالثة بـ«165» ترخيصا هندسيا وحلت في المرتبة الرابعة محافظة مبارك الكبير بـ«132» ترخيصا هندسيا وجاءت الخامسة محافظة الجهراء بـ«110» تراخيص هندسية بينما حلت محافظة الفروانية في المرتبة الأخيرة بعدد «85» ترخيصا.

وأفاد بان عدد المحلات التي تم إغلاقها في محافظات الكويت بلغ «11» محلا وذلك بعد أن قام المفتشون من الجهات الرقابية المختصة بعمل الحملات المكثفة لتضييق الخناق على كل من يخالف قوانين ولوائح البلدية وتشديد الدور الرقابي عليهم من اجل المحافظة على صحة وسلامة المواطن.

يذكر ان المخالفات تنوعت بين مخالفات الإعلانات والاغذية والنظافة وإشغالات الطرق وغيرها.

خلفان: «الإخوان»

كما لفت إلى أن هناك أطرافا منتمين لتنظيم القاعدة باليمن، وتم التحفظ على شحنات تستخدم لغايات الدوائر الكهربائية والمغناطيسية ومناظير ليلية، وهذه كلها أدوات تستخدم في عمليات تفجير.

وفي التفاصيل، أشار إلى أن هناك اثنين غير معروفين ضمن الخلية، وآخر له سوابق، ومن بين من قبضنا عليهم كانوا مشتبه بهم لدى السعودية، وكانوا متابعين من قبل السلطات السعودية، ومعروفين لدى السلطات الرسمية، ومن خلال سفر شخص من الإمارات «إماراتي الجنسية» إلى السعودية بعد الاشتباه فيه وترتيبه للتواصل مع مجموعته بالسعودية، تم إبلاغ السلطات السعودية بالأمر، وكانت هي في الوقت ذاته تعلم بمخططات المجموعة، والقبض على الأفراد جرى في إمارة أبوظبي.

أما عن بداية اكتشاف وجود الإخوان في الإمارات، فأكد خلفان أنه تم اكتشافهم بشكل مفضوح في الإمارات بعد تعيين عدد منهم في مواقع مرموقة بالدولة، وبدأوا بتوظيف عناصر الإخوان ووضعهم في مناصب حساسة وظهر ذلك جليا في بعض المؤسسات.

وتابع قائلاً: إنه بعد اكتشاف المسؤولين لهذا الأمر، قامت الحكومة بتغيير التعيينات لإعادة التوازن، موضحاً أن الأمر حصل قبل الربيع العربي.

إلى ذلك، شدد على أن كافة قيادات الإخوان في الخليج على قائمة الممنوعين من دخول الإمارات، وليس هناك عدد معين، وإنما الأسماء معروفة لدى الجميع، فالإخوان لا أمان لهم، وبحسب ما وردنا فهناك منشور ومعلومات أمنية، تشير إلى عقد الإخوان المسلمين لأحد الاجتماعات الشهر الماضي، كان ضمن جدول أعماله مناقشة كيفية التخلص من السلفيين بمصر، خشية أن يكون لهم موطئ قدم في الساحة السياسية المصرية.

وتابع مؤكداً أن المكر والخداع الذي لدى الإخوان أنهم استطاعوا إخراج جماعة على أنها من السلف، وهي من غير السلف ليتمكنوا من دخول منطقة الخليج وجمع الأموال بحجة أنهم مشايخ سلف، وبالوقت ذاته في حال حدوث أي موقف معين يظهرون على شاكلة سلف يدعمون الإخوان، فاستطاع الإخوان في مصر وبعض الدول الخليجية إنشاء فرق على كونها سلفية للإيهام فقط.

كما أوضح أنه لا يوجد في الإمارات أي ترخيص لأي حزب إسلامي والإسلام في الأصل ليس فيه أحزاب.

على الصعيد ذاته صرح سالم سعيد كبيش النائب العام لدولة الامارات العربية المتحدة أنه استكمالا للتحقيقات التي تجريها النيابة العامة مع أعضاء التنظيم السري المتهمين بإنشاء وتأسيس وإدارة تنظيم يهدف إلى الإستيلاء على الحكم في الدولة ومناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها والإضرار بالسلم الاجتماعي بدأت النيابة العامة التحقيق مع العناصر النسائية القيادية فيما يسمى بـ«التنظيم النسائي» وهو جزء أساسي من الهيكل التنظيمي العام للتنظيم الذي أنشأه المتهمون.

وأكد النائب العام للدولة أن النيابة العامة تقوم باستدعاء المذكورات للتحقيق معهن مراعية في إجراءاتها الأحكام والمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية في معاملة النساء وخصوصية مجتمع الإمارات وأعرافه وتقاليده في هذا الشأن دون الإخلال باعتبارات العدالة والمساواة بين الأشخاص أمام القانون الذي لا يفرق بين الناس على أساس الجنس من ذكر وأنثى متى تبين للسلطة القضائية أنه ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون.

العراق: 51 نائبا

«بسبب التصرفات غير المقبولة؛ حيث تم تبادل اللكمات بين نائبين يمثلان دولة القانون والتيار الصدري»، والتي تزامنت مع شروع المجلس في مناقشة عدد من الموضوعات المهمة التي أدرجت على جدول الأعمال.